ومامصدق سلب كل مفهوم عنه فيكون المنع واردا عليه بسند ويمكن كونه معارضة بانه لو صدق السلب عند عدم
الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لكن التالي باطل فاثبات الملازمة لو صدق السلب عند عدم الموضوع
لقد يجتمعان على الصدق ولو اجتمعا عليه لم يكن بينهما تناقض اثبات الملازمة في الصغرى لو صدق السلب عند عدم الموضوع
لجاز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة ولو جاز ذلك لقد يجتمعان عليه ويمكن كونه نقضا
للدليل باستلزامه المحال ويمكن ان يكون منعا او معارضة او نقضا على ان الايجاب لا يصح الا على موجود بانه لو لم يصدق الايجاب
الا على موجود لم يكن الموجبة الكلية نقيضا للسالبة الجزئية ومنع الملازمة في الكبرى بانه لازم من ثبوت المحمول لجميع كونه
موجبة كلية فيكون شخصية فلو يثبت الملازمة واجيب بان المراد بالجميع الكل الافرادي او المجموعي وكذا نظائره

محرره
يا الهي بكا رشدي ديوسن ويردكداد
بيك برادك حقيقجون ابله غمكله بني شاد

هكذا حقق استادي هذا المقام
فكتبت تحقيقه بعون الملك العلام
فلعلك اذا نظرت اليه بعين التحقيق
وجدت في نفسك الانصاف الى يوم القيام
وسلت عن نفسك لغو الكلام
وانا الفقير السيد [redacted]

ويمكن ان يقرر السؤال بانه يستلزم اعتبار وجود الموضوع
في الموجبة ولو اعتبر فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا او لا يعتبر
واياما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر
وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة حينئذ يكون اعم من موضوع الموجبة
فيجوز صدق الايجاب عن جميع الافراد الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة

Copyright © King Saud University